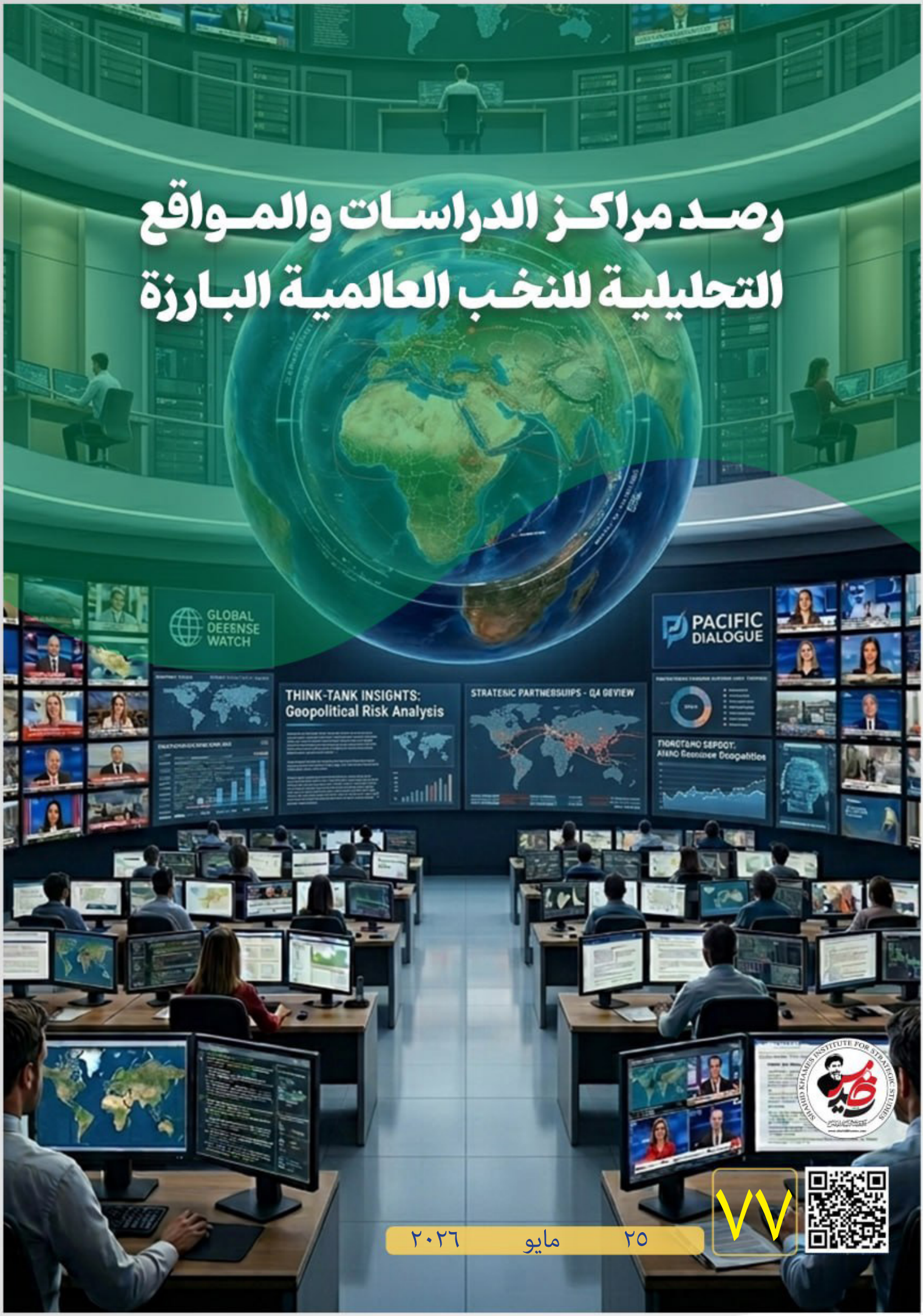

رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

٧٧

٢٥ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. ترامب يسعى إلى توسيع اتفاقات أبراهام بعد حرب إيران /AXIOS	٤
٢. اقتصاد الذكاء الاصطناعي والسؤال الكبير للطبقة الوسطى / CSIS	٥
٣. المهاجرون يعودون، والأزمة تبقى / LEMONDE	٦
٤. قد تبقى إسرائيل أمام ثلاث جبهات نشطة ويدين مقيّدتين / YNETNEWS	٧
٥. بعد الحرب، بقي النظام؛ قلق المعارضين من إعادة بناء آلة القمع / TIMESOFISRAEL	٨
٦. مسؤولون دفاعيون إسرائيليون قلقون من أن يتجاهل الاتفاق الآخذ في..... / HAARETZ	٩
٧. قمة ترامب وشي في بكين: تصريحات كثيرة وإنجازات محدودة / INSS	١٠
٨. الصداقة الحديدية بين الصين وباكستان وصربيا؛ عرض للنظام الدولي الذي تريده بكين / GLOBALTIMES	١١
٩. كيف يمكن لبوتين وشي أن ينقذا الغرب من نفسه؟ / RT	١٢
١٠. لماذا لا تستطيع القوى المتوسطة الهروب من التنافس الأميركي ـ الصيني؟ / FOREIGNAFFAIRS	١٣
١١. غضب وفرصة في كربلاء مع دخول العمال الأجانب إلى سوق العمل / AMWAJ	١٤
١٢. نقطة اللاعودة في اليابان / FOREIGNAFFAIRS	١٥
١٣. عين على صهيون وأخرى على بكين: الكاميرات الصينية في إسرائيل / INSS	١٧
١٤. السنغال عند مفترق طرق السلطة / LEMONDE	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في وقت لم يعد فيه الشرق الأوسط على هامش التحولات العالمية، بل أصبح في مركز تقاطع الأزمات الكبرى للقرن الجديد. فالحرب مع إيران، ومستقبل اتفاقات إبراهيم، وقلق إسرائيل من تقييد هامش حرية عملها، والتنافس بين الولايات المتحدة والصين، وأزمة الهجرة الأفغانية، وسوق العمل في العراق، وأمن التقنيات الصينية، وإعادة تعريف القوة العسكرية لليابان، والانقسام السياسي في السنغال، تبدو في ظاهرها ملفات منفصلة؛ غير أنها، على المستوى التحليلي، تعود جميعاً إلى سؤال جوهري واحد: كيف يمكن للدول والمجتمعات أن تحافظ على أمنها وتنميتها واستقلالها في عالم تآكل فيه النظام السابق، ولم يتشكل نظامه الجديد بعد؟ وتنبع ضرورة دراسة هذه المجموعة بالنسبة إلى المتلقي في الشرق الأوسط من كونها تكشف أن تحولات اليوم لم تعد قابلة للفهم وفق المنطق القديم. فالحرب لم تعد حرباً فحسب؛ بل قد تتحول إلى صفقة دبلوماسية، وإعادة ترتيب للتحالفات، وضغط على أسواق الطاقة، وإعادة بناء لنظام التطبيع. والتكنولوجيا لم تعد مجرد أداة للتقدم؛ بل قد تضعف الطبقة الوسطى، وتجعل البيانات الوطنية عرضة للخطر، وتحول البنى التحتية الحضرية إلى ساحة نفوذ أمني. والهجرة لم تعد مجرد انتقال للسكان؛ بل قد تضع قدرة الدولة، وسوق العمل، والنظام الصحي، والتماسك الاجتماعي أمام اختبار حقيقي. وحتى التحالف مع القوى الكبرى لم يعد ضمانة قطعية للأمن؛ بل أصبح هو ذاته مسألة مشروطة، ومكلفة، وقابلة للمساومة.في هذا السياق، تكتسب سرديات مراكز الفكر ووسائل الإعلام النخبوية أهمية خاصة؛ لأنها لا تكتفي بنقل الأخبار، بل تكشف ذهنية صناع القرار، وهواجس المؤسسات الأمنية، وأولويات القوى الكبرى، وخطوط المستقبل في السياسة العالمية. ومن منظور هذه النصوص، لا تزال الولايات المتحدة لاعباً مركزياً، لكنها لم تعد قادرة وحدها على إنتاج نظام مستقر. أما الصين، فهي تقدم لغة بديلة للنظام العالمي، لكنها لا تتحمل بالضرورة كامل مسؤوليات القيادة. ولا تزال إسرائيل تمتلك قوة عسكرية كبيرة، لكنها قلقة من تراجع نفوذها على قرارات واشنطن. أما القوى المتوسطة، فهي لا تتحرك بحرية كاملة بين الشرق والغرب بقدر ما تجد نفسها مضطرة لاتخاذ قراراتها داخل شبكة من الاعتمادات الأمنية والمالية والتكنولوجية والطاقوية. كما يوجه هذا التقرير إنذاراً إلى المتلقي الإقليمي بأن عصر الاتكال الحصري على الموقع الجيوسياسي، أو موارد الطاقة، أو الدعم الخارجي، يقترب من نهايته. فمستقبل القوة سيتحدد بقدرة الدول على إدارة البيانات، والتكنولوجيا، ورأس المال البشري، والهجرة، وسوق العمل، وأمن البنية التحتية، والمرونة الاجتماعية. والدول التي تعجز عن تعزيز هذه القدرات داخلياً، حتى لو امتلكت علاقات خارجية متنوعة، ستجد نفسها لحظة الأزمة مضطرة للاختيار بين بدائل صممها الآخرون لها. ومن هنا، تكمن القيمة الأساسية لهذه المجموعة في أنها تقدم صورة تتجاوز أخبار اليوم: صورة لعالم باتت فيه الأزمات مترابطة، والقوى أكثر حذراً، والمنافسات أعمق، وبات فيه الشرق الأوسط بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى قراءة استراتيجية لا إلى ردود فعل ظرفية. وتمكّن قراءة النص الكامل القارئ من إدراك كيف أن ملفات تبدو متناثرة، من اتفاق إيران والولايات المتحدة إلى الذكاء الاصطناعي، ومن كربلاء إلى كابل، ومن بكين إلى طوكيو، ومن تل أبيب إلى داكار، ليست سوى قطع في أحجية أكبر تتعلق بمستقبل النظام العالمي وموقع الشرق الأوسط فيه.

AXIOS

ترامب يسعى إلى توسيع اتفاقات أبراهام بعد حرب إيران

أعلن رئيس الولايات المتحدة، في اتصال هاتفي يوم السبت مع قادة عدد من الدول العربية والإسلامية، أنه في حال التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب مع إيران، يتوقع من الدول التي لم تنضم بعد إلى «اتفاقات أبراهام» أو لا تقيم علاقات سلام رسمية مع إسرائيل، أن تلتحق بمسار تطبيع العلاقات معها. ويكشف هذا الطلب أن واشنطن تنظر إلى توسيع اتفاقات التطبيع مع إسرائيل، ولا سيما التوصل إلى اتفاق تاريخي بين السعودية وإسرائيل، بوصفه خطوتها الكبرى التالية في الشرق الأوسط بعد انتهاء أزمة إيران. وشارك في الاتصال قادة السعودية والإمارات العربية

المتحدة وقطر وباكستان وتركيا ومصر والأردن والبحرين، وكان محور النقاش الاتفاق الآخذ في التبلور مع إيران. وقد أيد بعض القادة، ومن بينهم رئيس الإمارات الذي تبنى موقفاً أكثر تشدداً إزاء حرب إيران، هذا المسار. ووصف مسؤول أميركي أجواء الاتصال بالقول إن قادة المنطقة قالوا لترامب: «نحن معك في هذا الاتفاق، وإذا لم ينجح فسنكون إلى جانبك أيضاً». وشدد ترامب خلال الاتصال على أنه، بعد حديثه مع هؤلاء القادة، يعتزم الاتصال برئيس الوزراء الإسرائيلي، معرباً عن أمله في أن يشارك الزعيم الإسرائيلي مستقبلاً في مثل هذا النقاش. ثم طلب مباشرة من دول مثل السعودية وقطر وباكستان، التي لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل، أن تدخل مسار التطبيع بعد انتهاء حرب إيران. وكان هذا الطلب مفاجئاً لبعض القادة، ولا سيما في الرياض والدوحة وإسلام آباد، إلى درجة أن صمتاً ساد الاتصال بعد طرحه، فسأل ترامب بنبرة مازحة عمّا إذا كانوا لا يزالون على الخط.ومن المقرر أن يتولى جاريد كوشنر وستيف ويتكوف متابعة هذا الملف خلال الأسابيع المقبلة. كما شكر ترامب، في رسالة علنية، دول الشرق الأوسط على دعمها وتعاونها، وقال إن هذا التعاون سيتعزز بانضمامها إلى «اتفاقات أبراهام التاريخية». بل طرح فكرة أن إيران نفسها قد تنضم يوماً إلى هذه الاتفاقات؛ وهو أمر يتطلب اعتراف طهران بإسرائيل، في حين أن الجمهورية الإسلامية اعتبرت إسرائيل عدواً لها ورفضت وجودها طوال عقود. وأيد السيناتور ليندسي غراهام، وهو من أبرز داعمي توسيع اتفاقات أبراهام في الكونغرس، طلب ترامب، قائلاً إن مفاوضات إنهاء حرب إيران، إذا أدت إلى انضمام حلفاء أميركا العرب والمسلمين إلى اتفاقات أبراهام، فقد تصبح من أكثر التطورات تأثيراً في تاريخ الشرق الأوسط. كما حذر من أن امتناع دول مثل السعودية عن السير في هذا الاتجاه ستكون له تداعيات جدية على علاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة. غير أن تحقيق هذا الهدف في المدى القصير يُعد بالغ الصعوبة. فقد أبدى ولي العهد السعودي سابقاً استعداداً مشروطاً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن موقف الرياض أصبح خلال العام الماضي أكثر برودة وحذراً. كما أن طلباً مشابهاً قدمه ترامب في لقائه العام الماضي مع ولي العهد السعودي في المكتب البيضاوي قوبل بمقاومته وأدى إلى توتر أجواء الاجتماع. وقد جعلت حرب إيران، والفجوة بين السعودية والإمارات، ومواقف الحكومة اليمينية في إسرائيل، الرياض أكثر تشدداً تجاه التطبيع. ولا يزال المسؤولون السعوديون يؤكدون أن أي اتفاق مع إسرائيل يجب أن يكون مشروطاً بالتزام غير قابل للتراجع ومحدد زمنياً بإقامة دولة فلسطينية؛ وهو شرط لا تقبله الحكومة الإسرائيلية. ومن وجهة نظر مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، لن تتخذ السعودية خطوة جدية في هذا الملف قبل الانتخابات الإسرائيلية في سبتمبر/أيلول واتضاح تركيبة الحكومة المقبلة.

https://www.axios.com/٢٤/٠٥/٢٠٢٦/trump-iran-war-israel-muslim-

CSIS

اقتصاد الذكاء الاصطناعي والسؤال الكبير للطبقة الوسطى

يُحدث الذكاء الاصطناعي فجوة جديدة في الاقتصاد الأميركي. فمن جهة، يخلق توسع مراكز البيانات طلباً غير مسبوق على وظائف فنية ومهارية، مثل الكهربائيين وفنيي التكييف ومديري البناء والعاملين في البنية التحتية. ومن جهة أخرى، تحصل وظائف البحث والهندسة المرموقة في مجال الذكاء الاصطناعي على أجور مرتفعة من ستة أرقام، بل وحتى سبعة أرقام. أما نقطة الهشاشة فتقع في منتصف الاقتصاد: الموظفون القانونيون، ومقيّمو التأمين، وموظفو دعم العملاء، وغيرهم من العاملين المعرفيين متوسطي المستوى. ويعمل نحو ٢٠ مليون أميركي في الوظائف الإدارية والمكتبية وعمليات الأعمال؛ وهي المجالات الأكثر تعرضاً لأتمتة الذكاء الاصطناعي، إذ يُقدَّر أن ٣٥ إلى ٤٦ في المئة من مهامها قابلة تقنياً للأتمتة اليوم، رغم أن سرعة تحوّل هذه القدرة إلى إلغاء فعلي للوظائف لا تزال غير محسومة. ولا تكمن المشكلة الأساسية في تراجع الدخل فحسب، بل في تدمير ميزانيات الأسر؛ فالبطالة أو الإزاحة الطويلة الأمد لذوي الياقات البيضاء قد تدفع العائلات إلى السحب من المدخرات، واستخدام حسابات التقاعد، وتأجيل شراء المنازل، وتعطيل مسار تحويل الأجور إلى أصول ثم إلى تراكم للثروة. وهذا المسار يتعارض مع الوعد الجوهري

لـ«الحلم الأميركي»: أن يتمكن العامل من الانتقال من الأجر إلى امتلاك الأصول. والحل المقترح هو إعادة بناء سلّم «الأجر إلى الثروة» لعصر الذكاء الاصطناعي، على غرار سياسات القرن التاسع عشر التي وسّعت الوصول العام إلى الحدود المنتجة للاقتصاد عبر نقل ٢٧٠ مليون هكتار من الأراضي العامة، وإنشاء كليات قائمة على منح الأراضي، ودعم السكك الحديدية العابرة للقارة. وفي مراحل لاحقة، أسهمت إصلاحات مكافحة الاحتكار، وقروض إسكان قدامى المحاربين، وقانون GI Bill، وحسابات التقاعد ٤٠١(k)، في بناء أجزاء من هذا السلّم. والسؤال اليوم هو ما إذا كان يمكن إعادة تصميم المنطق نفسه لاقتصاد الذكاء الاصطناعي. فالنهج الحالي، القائم على قيادة أميركا في الذكاء الاصطناعي، والصادرات، وبنية الطاقة، والابتكار، وإزالة القيود التنظيمية، يفترض أن السوق الحرة ستنتج في الوقت نفسه الابتكار والسلامة والإنتاجية وفرص العمل الجديدة؛ لكنه يزيد خطر تركّز الثروة وقوة السوق لدى بضع شركات كبرى تمتلك تفوقاً هائلاً في الحوسبة ورأس المال والبيانات والتوزيع. أما النهج السابق، القائم على الدعم والمنح ومعايير السلامة الصارمة، فكان بطيئاً وبيروقراطياً ومشروطاً بمتطلبات اجتماعية وبيئية. وبينما تشكلت الثورات الصناعية السابقة خلال عقود، قد يغير الذكاء الاصطناعي سوق العمل وبنية الشركات وتركز رأس المال خلال سنوات قليلة. لذلك ينبغي أن تقوم سياسة «ملكية الذكاء الاصطناعي» على تمكين الأفراد عبر قسائم تدريب وإعفاءات ضريبية موجهة لاكتساب مهاراته، لأن مستقبل العمل سيكون على الأرجح فجوة بين عمال يستخدمون أدواته وآخرين محرومين منها؛ وزيادة حركة العمل عبر نقل التراخيص المهنية بين الولايات وتأمين انتقالي ضد بطالة الأتمتة؛ ودعم نشوء شركات صغيرة ومتوسطة قائمة على الذكاء الاصطناعي، لا شركات نماذج كبرى فقط؛ وتعريف حقوق اقتصادية للبيانات الشخصية بوصفها أصلاً إنتاجياً. أما المحور الأخير فهو ربط المجتمعات بالبنية الحاسوبية؛ إذ تمتلك خمس شركات كبرى نحو ٧١ في المئة من قدرة الحوسبة العالمية للذكاء الاصطناعي، بعدما كانت ٦٣ في المئة مطلع ٢٠٢٤. وتحتاج مراكز البيانات إلى الأرض والكهرباء والماء والقبول السياسي، وهو قبول لم يعد مضموناً. فالدعوى ضد xAI في ممفيس بسبب توربينات غازية بلا ترخيص، وقفزة أسعار سعة الكهرباء في فرجينيا بنسبة ٨٣٣ في المئة، وارتفاع فاتورة الأسر الشهرية ١١ دولاراً، وتوقف أو تأخر مشاريع بقيمة ٩٨ مليار دولار في فصل واحد من عام ٢٠٢٥، كلها تُظهر أن للمجتمعات المحلية أدوات ضغط. لذلك يجب ألا يحصل مضيفو مراكز البيانات على وظائف مؤقتة أو ضرائب محدودة فقط، بل على حصة من بنية المستقبل المنتجة، بما في ذلك وصول المدارس والكليات ورواد الأعمال المحليين إلى قدرة حوسبية أرخص من السوق. فاقتصاد الذكاء الاصطناعي، كي يحافظ على الطبقة الوسطى، يحتاج إلى ملكية واسعة لا إلى مجرد استهلاك واستخراج بيانات المواطنين.

https://www.csis.org/analysis/will-ai-economy-have-middle-class-case-ai-

LEMONDE

المهاجرون يعودون، والأزمة تبقى

تواجه أفغانستان، بعد أربعة عقود من الحرب والأزمة الإنسانية والكوارث الطبيعية وعودة طالبان إلى السلطة عام ٢٠٢١ والإقصاء الواسع للنساء من المجال العام، موجة جديدة من عدم الاستقرار تتمثل في العودة القسرية لملايين اللاجئين الأفغان من الدول المجاورة. ووفق تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيعود إلى البلاد من أبريل/نيسان حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٦ نحو ١/٦ مليون أفغاني من إيران و١/١ مليون من باكستان، ليضافوا إلى ٥/٩ مليون عائد مسجل منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣؛ وهو ضغط هائل على بلد يبلغ عدد سكانه نحو ٤٣ مليون نسمة.

ولا تُعد نسبة كبيرة من هذه العودة طوعية، إذ يُرحَّل كثير من الأفغان تحت الضغط والإكراه من دول عاشوا فيها أحياناً ما يصل إلى أربعين عاماً. وقد بررت حكومتا إيران وباكستان هذه الإجراءات بتشديد سياسات الهجرة وعدم القدرة على تحمل الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لوجود اللاجئين. ومنذ مطلع عام ٢٠٢٦، عاد إلى أفغانستان قرابة ٦٠٠ ألف شخص. ومن منظور الأمم المتحدة، لا يمثل هذا الوضع حادثاً حدودياً قصير الأمد، بل تحدياً عميقاً في مجالات السكان والتنمية والاستقرار الاجتماعي. وقد دعت المفوضية السامية للاجئين باكستان وإيران، ومؤخراً طاجيكستان، إلى مراعاة كرامة اللاجئين خلال عمليات الترحيل، غير أن التقارير تشير إلى أن هذا المبدأ لم يُحترم دائماً. ونصف العائدين من النساء والأطفال، وكثير منهم وُلدوا ونشأوا خارج أفغانستان، كما أن صلاتهم بمجتمعاتهم الأصلية ضعيفة أو مقطوعة؛ ولذلك فإن عودتهم تعني دخول أرض لا يملكون فيها أرضاً ولا مسكناً ولا شبكة دعم فعالة. وحذرت الأمم المتحدة من أن غياب الاستثمار المتوسط الأمد في السكن والمياه والصحة والخدمات الأساسية سيجعل خطر النزوح الجديد واتساع الفقر وتصاعد التوترات الاجتماعية خطراً جدياً. وقد شهدت أفغانستان بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥ زيادة سكانية تقارب ١٢ في المئة، وسيؤدي دخول نحو ثلاثة ملايين شخص آخر هذا العام إلى تفاقم الأزمة. فالاقتصاد والنظام الصحي والتعليم وسوق العمل لا تملك القدرة على استيعاب هذا العدد، ولا سيما أن منظمة الصحة العالمية تقدر أن قرابة نصف سكان أفغانستان سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية. وتأتي هذه الأزمة في وقت خسرت فيه البلاد أكثر من ٨٠ في المئة من برامجها الإغاثية بعد وقف مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مطلع ٢٠٢٥، وهي جهة كانت أفغانستان ثالث أكبر متلقٍ لمساعداتها. كما فقدت البلاد، بفعل العقوبات، ٤٣ في المئة من مواردها المالية الخارجية. ولم تُظهر حكومة طالبان رداً رسمياً واضحاً على تحذيرات الأمم المتحدة، واكتفت بالقول إنها ستدير ملف العائدين بمساعدة «التجار الأفغان». وتزعم وزارة التنمية الحضرية والإسكان أن اللجنة الدائمة للإسكان وتوزيع الأراضي خصصت حتى الآن ٣١,٠٢٥ قطعة أرض في ١٨ ولاية للمهاجرين العائدين، كما قيل إن ٤,٦٥٢ قطعة أرض سكنية خُصصت للاجئين في مناطق مثل مديرية خاك جبار في كابل. غير أن منظمات الإغاثة الدولية والمحلية، وإن كانت لا تتحدث علناً خشية العقاب، ترى أن قصور بنية حكم طالبان عميق. فمنذ عودتها إلى السلطة، أقالت طالبان كثيراً من الموظفين المتخصصين والتكنوقراط والأطباء والمديرين المهنيين، واستبدلت بهم أشخاصاً موالين لمعاييرها الأيديولوجية، وكان قطاع الصحة من أكثر القطاعات تضرراً. كما ازدادت صعوبة عمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الأمم المتحدة ميدانياً بسبب سعي طالبان إلى فرض سيطرة كاملة على عملها. ومنذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، دعا زعيم طالبان إلى إغلاق جميع المنظمات المحلية والأجنبية التي توظف نساء أفغانيات، ما اضطر كثيراً من الجهات الإغاثية إلى تقليص كوادرها ونطاق نشاطها. وفي بعض المناطق المتضررة، لا يتلقى العائدون سوى مساعدات محدودة للغاية، ويُتركون عملياً لمصيرهم، فيما يتحول الفقر والتسول إلى ظاهرة واسعة الانتشار.

https://www.lemonde.fr/international/article/٢١/٠٥/٢٠٢٦/١-afghanistan-

YNETNEWS

قد تبقى إسرائيل أمام ثلاث جبهات نشطة ويدين مقيّدتين

يقوم التحليل على افتراض أن سياسة الولايات المتحدة إزاء الحرب بين إيران وإسرائيل، ولا سيما في ظل قيادة ترامب، اتسمت بالتذبذب وغياب الاستراتيجية واتخاذ قرارات مفاجئة. وبحسب النص، يتحدث الرئيس الأميركي تارة عن اتفاق وتارة عن حرب، لكنه في النهاية يفتقر إلى خطة متماسكة لإدارة الأزمة. ومن هذا المنظور، تكمن المشكلة الأساسية في أن واشنطن وتل أبيب دخلتا حرباً لم تكن لها استراتيجية واضحة، ولا هدف نهائي محدد، ولا خطة خروج مرسومة؛ وهو وضع قد يفضي إلى نتيجة تقع بين الفشل والإذلال. ووفقاً للمعلومات المسرّبة، ثمة احتمال لتبلور تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران يشمل تمديد وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً. ويقيّم

النص هذا الوقف بأنه بالغ الضرر، لأنه يمنح إيران فرصة لإعادة البناء، وإعادة التنظيم، وتعزيز قدراتها العسكرية. فقد أظهرت التجربة الممتدة من الحرب التي استمرت ١٢ يوماً في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ حتى نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٦ أن إيران قادرة على إعادة بناء بنيتها التحتية وقدراتها المتضررة بسرعة، وقد تستطيع تكرار المسار ذاته مرة أخرى.ومن وجهة نظر الكاتب، فإن احتمال استئناف الحرب بعد ٦٠ يوماً ضئيل للغاية؛ ولذلك لا تمثل هذه الفترة توقفاً مؤقتاً، بل نوعاً من الاستنزاف الاستراتيجي للولايات المتحدة وإسرائيل. فالإبقاء على الأساطيل والطائرات والقوات الأميركية في حالة تأهب سيكلف يومياً عشرات الملايين من الدولارات على الأقل، في حين تحصل إيران، من دون تحمل تكلفة مماثلة، على الوقت والفرصة لإعادة البناء. وإذا ترافق وقف إطلاق النار مع تخفيف الحصار البحري أو رفعه جزئياً، فإن الضغط الأساسي على الحكومة الإيرانية سيتراجع، وستُفقد أداة مهمة كان يمكن أن تضع طهران تحت ضغط اقتصادي وعسكري. ويؤكد التحليل أن استبعاد إسرائيل من مسار المفاوضات مؤشر إلى تراجع نفوذ تل أبيب على واشنطن. ورغم أن اتهام إسرائيل بجرّ الولايات المتحدة إلى مستنقع الشرق الأوسط يُعد غير صحيح، فإن الضعف الاستراتيجي الأميركي في تصميم العملية وتنفيذها تحوّل إلى ضرر مباشر لإسرائيل. ومن هذا المنظور، لا يزال النظام الإيراني، رغم الضغوط الداخلية والسخط الاجتماعي، لاعباً متطرفاً وقوياً وأيديولوجياً، وأي موارد مالية تُفرج بعد وقف إطلاق النار لن تُصرف على التعليم والرفاه، بل على تعزيز المشروع المناهض لإسرائيل. وتتمثل النتيجة الرئيسية لهذا المسار بالنسبة إلى إسرائيل في الوقوع أمام ثلاث جبهات غير محسومة: إيران، وحزب الله، وحماس. ويحذر النص من أنه إذا حصلت إيران على فرصة لإعادة البناء، فإن حماس وحزب الله سيشعران أيضاً بمزيد من القوة. أما القلق الأهم، فهو أنه إذا لم يتمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي من انتزاع موافقة أميركية للتحرك ضد حزب الله، فإن النفوذ التقليدي لإسرائيل في واشنطن يكون قد تراجع بشدة أو تلاشى. وفي هذه الحالة، قد تُقيَّد حتى جبهة لبنان بفعل اعتبارات أميركية مرتبطة بالاتفاق مع إيران. والخلاصة أن إسرائيل قد تكون مقبلة على أحد أخطر أوضاعها الاستراتيجية تاريخياً: ثلاث جبهات نشطة في مواجهتها، من دون حرية عمل عسكرية ودبلوماسية كافية لحسم أي منها. والصورة التي يقدمها النص هي صورة تراجع قوة عظمى أمام دولة أيديولوجية تبدو أضعف؛ وهي، في نظر النص، لم تعد وهماً أو مناورة خداعية، بل واقعاً مقلقاً وقائماً.

https://www.ynetnews.com/opinions-analysis/article/

TIMES OF ISRAEL

بعد الحرب، بقي النظام؛ قلق المعارضين من إعادة بناء آلة القمع

THE TIMES OF ISRAEL

وصف خمسة مواطنين إيرانيين معارضين للحكومة، لم يكن بالإمكان التحقق بصورة مستقلة من هوياتهم ورواياتهم وقُدّموا بأسماء مستعارة، وضع البلاد بعد بدء الهجمات الأميركية والإسرائيلية في أواخر فبراير/شباط بأنه مزيج من أزمة اقتصادية، وعزلة رقمية، وقمع أمني، ويأس سياسي. ورغم الأضرار التي خلفتها الحرب، فإنهم غير راضين عن توقف القتال، ويعتقدون أن انتهاء الحرب من دون انهيار بنية السلطة لا يمنح الحكومة سوى فرصة لإعادة البناء، واستئناف القمع، وترسيخ سيطرتها من جديد. ويقول أحدهم، وهو بائع في بندر عباس،

إن مبيعات متجره للملابس تراجعت بنسبة ٧٠ في المئة مقارنة بما قبل الحرب، وإن الناس لم يعودوا يملكون مالاً إلا للطعام والماء والكهرباء. ويصف الوضع الاقتصادي في البلاد بأنه «أزمة عظمى». كما تتحدث روايات أخرى عن إغلاق الأعمال، والبطالة، وتراجع قيمة العملة، والقيود المصرفية، والارتفاع اليومي في الأسعار، وتضاعف أثمان المواد الغذائية والحاجات الأساسية. ويُقال إن قيمة التومان تراجعت منذ يناير/كانون الثاني بنحو ١٦ في المئة أمام الدولار، وإن أسعار بعض السلع ترتفع حتى بين صباح اليوم ومساءه. ويقول أحد المواطنين إن سلعاً كانت تُباع سابقاً بخمسين تومانا باتت اليوم تصل إلى ١٤٠ ألف تومان؛ وهو تعبير استُخدم للدلالة على انهيار القدرة الشرائية والاضطراب النقدي.أما سياسياً، فيرى هؤلاء أن وقف إطلاق النار في ٨ أبريل/نيسان يعني أن «الحرب لم تكتمل». فهم يعتقدون أن مقتل القائد السابق وعدد من كبار المسؤولين لا يعني تغيير النظام، لأن البنية الأساسية للسلطة، ولا سيما الحرس الثوري، لا تزال قائمة. ويؤكد أحدهم أن «الأسماء فقط هي التي تغيرت»، فيما يقول آخر إن الجمهورية الإسلامية ليست شخصاً واحداً، بل شبكة من القوى والمؤسسات وإرادة القمع. وضمن هذه الرواية، لا يزال الحرس الثوري والباسيج، رغم الأضرار العسكرية، قادرين على قمع الشارع، بل إن بعض مراكز القيادة نُقلت إلى مدارس ومستشفيات. وفي الوقت نفسه، تُسجَّل بعض المؤشرات على ضعف الحكومة؛ إذ يدعي أحد المواطنين أن الحرس الثوري أصبح أضعف بسبب خسائر الحرب والخلافات الداخلية، وأنه لجأ إلى تجنيد فقراء ومعدمين للسيطرة على المدن. غير أن تقديراته عن بضعة آلاف من عناصر التعبئة في المدن ونحو عشرة آلاف في طهران تبقى أقرب إلى انطباعات ميدانية منها إلى بيانات قابلة للتحقق. وفي مجال القمع، تشدد الروايات على تصاعد الاعتقالات العشوائية، والإعدامات، والتعذيب، ونقاط التفتيش، وترهيب المجتمع. وقد أصبحت الحرب ذريعة لمزيد من عسكرة الفضاء العام، حتى إن الاحتجاجات الصغيرة تُواجَه باتهامات التعاون مع دول معادية، أو النشاط المعارض، أو السعي إلى إسقاط النظام. وبالتوازي، توسعت الرقابة الرقمية؛ فقد أدت الانقطاعات الواسعة للإنترنت منذ يناير/كانون الثاني، ثم شبه الانقطاع الكامل منذ ٢٨ فبراير/شباط، والولوج المحدود عبر قوائم بيضاء، وشرائح اتصال خاصة، وشبكات افتراضية باهظة الثمن، وأدوات مرتبطة بالحكومة، إلى عزل المجتمع تقريباً عن العالم الخارجي. ويقول أحد المواطنين إن «نافذة إلى الخارج لم تكد تبقى». وتقدم هذه الروايات، في مجملها، صورة لمجتمع أنهكته ضغوط الحرب والتضخم والقمع وقطع الاتصالات في آن واحد؛ فالحرب منحت الحكومة، من جهة، أداة لتبرير مزيد من القمع، وجعلت الحياة اليومية للناس، من جهة أخرى، أكثر صعوبة. والنتيجة ليست فقراً وخوفاً فحسب، بل شعور عميق لدى جزء من المجتمع بأن المستقبل قد سُلب منه.

https://www.timesofisrael.com/as-us-moves-to-end-war-

HAARETZ

مسؤولون دفاعيون إسرائيليون قلقون من أن يتجاهل الاتفاق الآخذ في التبلور مع إيران مصالح إسرائيل

HAARETZ

أعرب كبار المسؤولين الدفاعيين في إسرائيل عن قلقهم إزاء الاتفاق الآخذ في التبلور بين الولايات المتحدة وإيران، معتبرين أن مصالح إسرائيل لم تؤخذ في الاعتبار بالقدر الكافي خلال مسار المفاوضات. وبحسب مصادر دفاعية، طلب مسؤولون إسرائيليون من الحكومة التأثير في صياغة الاتفاق بما يضمن ألا يشمل الجبهة اللبنانية. ومع ذلك، لم يقدم الجيش الإسرائيلي بعد موقفاً واضحاً بشأن التداعيات المحتملة لمثل هذا الاتفاق على الحرب في لبنان أو على الوضع الأمني لسكان شمال إسرائيل. وتقول مصادر عسكرية إن شعوراً يسود داخل المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية بأن واشنطن تمنح وزناً محدوداً

لمواقف تل أبيب في ملفي إيران ولبنان. كما عبّر ضابط رفيع عن استيائه من أن البيت الأبيض، رغم مشاركة إسرائيل الكاملة إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد إيران، لم يعد يدرج مصالحها بما يكفي في حساباته. وتتمثل خشية أخرى في أن يؤدي الاتفاق مع إيران في النهاية إلى تفاهمات أوسع تدعم فيها الولايات المتحدة ترتيبات في الملف الفلسطيني، بما في ذلك غزة، حتى لو لم تكن تلك الترتيبات منسجمة مع مواقف المؤسسة الدفاعية الإسرائيلية. وتحتل مسألة لبنان مركز هذه المخاوف؛ إذ يقول مسؤولون دفاعيون إن الجيش لا يملك بعد جواباً واضحاً لسكان شمال إسرائيل حول أثر الاتفاق المحتمل في الظروف الأمنية على الحدود الشمالية. وإلى جانب هذه الانتقادات، يرى بعض المسؤولين العسكريين أن ربط ملفي إيران ولبنان في المفاوضات لا يضر بالضرورة بإسرائيل. فقد قال مسؤول رفيع إن إسرائيل يمكن أن تبحث، في إطار الاتفاق، الانسحاب من مناطق سيطرت عليها جنوب نهر الليطاني في جنوب لبنان، لكن فقط إذا حُفظ شرطان: أولاً، حرية عمل إسرائيل في حال خرق حزب الله الاتفاق؛ وثانياً، الحفاظ على التفوق الجوي لسلاح الجو الإسرائيلي في المنطقة. ومع ذلك، شدد المسؤول نفسه على أن الجيش لا يزال بحاجة إلى الاحتفاظ ببعض المواقع القريبة من الحدود لضمان أمن سكان الشمال.وعلى مستوى المفاوضات، أعلن رئيس الولايات المتحدة أنه وجّه المفاوضين إلى عدم التسرع في التوصل إلى اتفاق مع إيران، مؤكداً أن الحصار المفروض على مضيق هرمز سيبقى قائماً إلى حين توقيع الاتفاق والمصادقة عليه. وتشير تقارير إعلامية إلى تقدم ملحوظ في المحادثات. ووفقاً لأحد التقارير، توصل الطرفان إلى تفاهم أولي يربط إعادة فتح هرمز بإجراءات إيرانية تتعلق باليورانيوم المخصب، غير أن الاتفاق لا يزال يحتاج إلى موافقة نهائية. وما زالت آلية التعامل مع اليورانيوم المخصب موضع نقاش، فيما لا يتناول المسوّد الحالي برنامج إيران الصاروخي أو القيود الطويلة الأمد على التخصيب، وهي قضايا يُرجح أن تُرحَّل إلى مراحل لاحقة من المفاوضات. كما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، تعليقاً على الاتفاق المحتمل، إنه والرئيس الأميركي متفقان على أن أي اتفاق نهائي يجب أن يزيل القدرة النووية الإيرانية، بما في ذلك تفكيك منشآت التخصيب وإخراج المواد المخصبة من الأراضي الإيرانية. وشدد أيضاً على أن القوات الأميركية والإسرائيلية قاتلت «جنباً إلى جنب» في العمليات الأخيرة ضد التهديد الإيراني، مؤكداً مجدداً أن إيران يجب ألا تحصل على سلاح نووي. وفي المقابل، أعاد رئيس الولايات المتحدة نشر رسالة نُقل فيها عن الرئيس الإيراني قوله إن طهران لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي ولا إلى زعزعة استقرار المنطقة.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/٢٤-٠٥-٢٠٢٦/ty-

INSS

قمة ترامب وشي في بكين: تصريحات كثيرة وإنجازات محدودة

جرت زيارة رئيس الولايات المتحدة إلى بكين في أجواء اشتدت فيها منافسة القوى الكبرى، والحرب مع إيران، وسعي واشنطن إلى الحفاظ على زمام المبادرة في مواجهة الصين. وكان هدف الولايات المتحدة إظهار أنها، رغم أزمة إيران، لا تزال قادرة على إدارة أهم ساحاتها الاستراتيجية، أي التنافس مع الصين، بصورة نشطة. وقد شكلت هذه الزيارة، التي كانت قد أُرجئت سابقاً بسبب الحرب مع إيران، فرصة لترامب كي يثبت أن الشرق الأوسط لم يستحوذ على كامل جدول أعمال السياسة

الخارجية الأميركية. وفي الوقت نفسه، كان يسعى، قبيل انتخابات التجديد النصفي، إلى تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للرأي العام الداخلي. وقد عرّف ترامب هذه الزيارة بلغة اقتصادية وتجارية خالصة؛ فمرافقة كبار مسؤولي الإدارة، ومنهم وزير الخارجية، إلى جانب وفد كبير من المديرين ورجال الأعمال الأميركيين، أظهرت أنه يقيس الدبلوماسية بقدرتها على التحول إلى عقود واستثمارات وطلبيات صناعية ونفاذ إلى الأسواق. كما أتاح له الاستقبال البروتوكولي الصيني الواسع أن يقدم نفسه زعيماً يحظى باحترام قوة منافسة لكنها مركزية. بل إنه قال لشي، بلهجة شخصية، إن الصداقة معه شرف، وإن علاقات البلدين ستكون «أفضل من أي وقت مضى». في المقابل، لم تكن الصين تسعى إلى اتفاقات محددة بقدر ما كانت تريد تثبيت إطار للعلاقة مع الولايات المتحدة؛ إطار يعترف بمكانة بكين قوةً مساوية ومسؤولة. وقبل الزيارة، أعلن سفير الصين في واشنطن الخطوط الحمراء الأربعة لبكين: تايوان، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والنظام السياسي الصيني، وحق التنمية. كما أكد شي أن قضية تايوان هي الأهم في علاقات البلدين، وأن إدارتها بصورة صحيحة شرط لاستقرار العلاقات عموماً، في موقف جمع بين وضع الشروط للتقدم في المجالات الأخرى والتلويح الضمني بالتهديد. وبعد اللقاء، أعلنت واشنطن أن سياستها تجاه تايوان لم تتغير، غير أن تصريحات ترامب قدمت صورة أكثر تعقيداً؛ إذ قال إنه يريد منع سيناريوهين: توجه تايوان نحو الاستقلال، وانجرار الولايات المتحدة إلى حرب بعيدة بسبب الجزيرة. كما أبقى القرار بشأن حزمة تسليحية مهمة لتايوان مفتوحاً، وهي مسألة طُرحت في لقائه مع شي. وظهر الخلاف الأساسي بين الطرفين في تباين فهمهما لمفهوم «الاستقرار الاستراتيجي البنّاء». فقد اعتبرت الصين هذا المفهوم مؤشراً إلى تفاهم لثلاث سنوات لإدارة هادئة ومستقرة للمنافسة مع واشنطن، بينما لم يصدر عن الولايات المتحدة تأكيد واضح بقبول هذا الإطار. فواشنطن تريد تجنب تصعيد عسكري غير منضبط، لكنها لا ترغب بالضرورة في تعريف العلاقة بالمعنى الصيني، أي كشراكة ندية تفرض قيوداً متبادلة على الفعل الأميركي. وفي التجارة، بقيت الإنجازات غالباً عند مستوى الوعود؛ إذ أعلن ترامب أن الصين وافقت على توسيع وصول الشركات الأميركية، والاستثمار في الولايات المتحدة، وكبح تدفق الفنتانيل غير القانوني، وشراء المزيد من المنتجات الزراعية، من دون تقديم تفاصيل محددة. أما القضايا البنيوية التي تهم واشنطن، مثل فتح السوق الصينية، وقيود تصدير المعادن النادرة، وسياسة أشباه الموصلات، وتوفير شروط متكافئة للشركات الأميركية، فبقيت بلا تقدم جوهري. وكان ملف إيران جزءاً مهماً من دوافع الزيارة؛ إذ حاولت واشنطن استثمار اعتماد طهران الاقتصادي على بكين وحاجة الصين إلى استمرار تدفق النفط عبر مضيق هرمز للضغط على إيران. وأعلن ترامب أن شي يؤيد بقاء هرمز مفتوحاً، ورفض عسكرة المضيق، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي؛ غير أن هذه المواقف لم تكن جديدة بالنسبة إلى الصين، ولم يُعلن أي التزام محدد بالضغط الفعلي على طهران أو تقليص التعاون معها. بل إن بحث تخفيف العقوبات عن الشركات الصينية المشترية للنفط الإيراني أظهر أن المفاوضات قد تكون جزءاً من صفقة أوسع بين استقرار الطاقة، واحتواء إيران، ومنح امتيازات اقتصادية للصين. وفي المحصلة، دخلت الولايات المتحدة بكين بقائمة من الاتفاقات المرغوبة، لكنها عادت غالباً بوعود عامة، حتى إن إعلان شراء ٢٠٠ طائرة بوينغ، مع احتمال رفع العدد إلى ٧٥٠، لم يتحول بعد إلى طلبية مؤكدة. أما الصين، فحققت إلى حد بعيد هدفها الأساسي: تثبيت موقعها الندي ورسم حدود العلاقة مع واشنطن. وإذا لم تتحول الوعود في التجارة والتكنولوجيا واحتواء إيران وإدارة التوتر في شرق آسيا إلى إجراءات عملية، فلن يُعد هذا اللقاء نقطة تحول، بل محطة للحفاظ على قنوات الاتصال وتقليل خطر التصعيد غير المنضبط.

https://www.inss.org.il/publication/xi-trump/understanding-

GLOBALTIMES

الصداقة الحديدية بين الصين وباكستان وصربيا؛ عرض للنظام الدولي الذي تريده بكين

يوصَف تزامن زيارة رئيس صربيا إلى بكين بدعوة من الرئيس الصيني، مع الزيارة الرسمية لرئيس وزراء باكستان إلى الصين، في إطار علاقات تسميها بكين «الصداقة الحديدية». ويُنظر إلى هذا التزامن، في ظل التحول السريع والاضطراب الذي يشهده النظام الدولي، بوصفه حاملاً لرسالة مفادها أن علاقات الصين بكل من باكستان وصربيا ليست مجرد علاقات ثنائية عادية، بل نموذج لنوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون ذي المنفعة المشتركة. وتُقدَّم

العلاقات الصينية ــ الباكستانية بوصفها علاقات ذات تاريخ طويل اختبرته الأزمات؛ فقد كانت باكستان من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية. كما تُعرَض مشاريع مثل ميناء غوادر وطريق قراقرم السريع، اللذين أُنشئا بدعم صيني، باعتبارهما رمزين بارزين للممر الاقتصادي الصيني ــ الباكستاني. وخلال زيارة الرئيس الصيني إلى باكستان عام ٢٠١٥، رُفعت العلاقات بين البلدين إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية التعاونية في كل الظروف». واليوم، في الذكرى الخامسة والسبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تُعد زيارة رئيس الوزراء الباكستاني فرصة لمواصلة الصداقة التقليدية وتعميق التعاون الشامل. كذلك، وفي ظل التوتر في الشرق الأوسط، تُقدَّم الشراكة بين الصين وباكستان في الحفاظ على السلام الإقليمي والدفاع عمّا يسمى «العدالة الدولية» بوصفها مثالاً جديداً على التنسيق الرفيع بين البلدين في الساحة العالمية.أما في ما يتعلق بصربيا، فيُشدَّد على أنها أول دولة أوروبية تتفق مع الصين على بناء «مجتمع ذي مصير مشترك في العصر الجديد». وتُوصَف العلاقات الصينية ــ الصربية بأنها صداقة مرتبطة بالذاكرة التاريخية والدعم المتبادل بين الشعبين. وتُعد زيارة الرئيس الصيني إلى صربيا في مايو/أيار ٢٠٢٤ نقطة تحول تاريخية في علاقات البلدين، فيما يُعرَف رئيس صربيا في الرأي العام الصيني بوصفه «صديقاً قديماً». وتُعد صربيا من الدول الأوروبية القليلة التي تجمعها بالصين اتفاقية تجارة حرة، وإعفاء متبادل من التأشيرات، ورحلات جوية مباشرة؛ فضلاً عن إبراز مكانتها حلقةً مهمة لتعزيز روابط الصين مع غرب البلقان وأوروبا الوسطى والشرقية. كما يؤكد النص الرصيد العاطفي لعلاقات الصين مع باكستان وصربيا؛ فمن المنظور الصيني، هما «شقيقتان حديديتان». ففي زلزال ونتشوان عام ٢٠٠٨، استخدمت باكستان جميع طائرات النقل العسكرية لديها لإرسال المساعدات إلى الصين، بل أزالت المقاعد لحمل خيام من مخزونها الاستراتيجي. وبالنسبة إلى صربيا، يُشدَّد على موقف بلغراد الواضح في دعم مبدأ «الصين الواحدة»، وهو موقف أعلنه الرئيس الصربي مراراً «بكل القوة السياسية» لبلاده. وفي مواجهة القراءات الغربية التي ترى هذه العلاقات نوعاً من التحالف أو الاصطفاف ضد طرف ثالث، يجادل النص بأن مثل هذه الرؤى نتاج عقلية الحرب الباردة. ومن هذا المنظور، لا تقوم علاقات الصين مع الدول الأصغر على الهيمنة أو التدخل أو التبعية، بل تقدم نموذجاً للتعامل المتكافئ بين دول تختلف في الحجم والنظام السياسي والحضارة. وتؤكد الصين أنها تحترم مسار التنمية الخاص بكل دولة من دون فرض شروط سياسية، وتؤدي دور الشريك والمستشار لا القائد. والخلاصة أن «الصداقة الحديدية» بين الصين وباكستان وصربيا تمثل نموذجاً عملياً لعلاقات دولية جديدة ونظام متعدد الأقطاب، أكثر مساواة وانتظاماً، يتيح لدول ذات أنظمة وحضارات وقدرات مختلفة أن تقدم، عبر التعايش السلمي والتعاون المتبادل والمنفعة المشتركة والتنسيق في إصلاح الحوكمة العالمية، بديلاً عن الأحادية وسياسة القوة.

https://www.globaltimes.cn/page/١٣٦١٨٢٥/٢.٢٦.٥.

RT

كيف يمكن لبوتين وشي أن ينقذا الغرب من نفسه؟

تقوم الحجة المحورية لهذا التحليل على أن اللقاء الأخير بين فلاديمير بوتين وشي جين بينغ في بكين أكد، قبل أي شيء آخر، نهاية العصر الأحادي القطبية. ومن هذا المنظور، لا تُعد الشراكة الروسية ــ الصينية تحالفاً لتدمير الغرب، بل رداً على النظام الأحادي الذي تشكّل خلال العقود الماضية حول التفوق السياسي والأيديولوجي والحضاري للغرب. ويُطرح أن موسكو وبكين لا تسعيان إلى تقويض النظام الدولي، بل إلى بناء بدائل لنظام احتكرت فيه القوة الليبرالية الغربية تعريف الشرعية والقواعد. ووفقاً لهذه الرؤية، طُرحت فكرة العالم المتعدد الأقطاب منذ

عام ١٩٩٧، حين أصدرت روسيا والصين بياناً مشتركاً حول التعددية القطبية؛ غير أن الغرب، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كان يرى نفسه المنتصر النهائي في التاريخ. وقد عكست نظرية «نهاية التاريخ»، وتوسع العولمة، وإضعاف الحدود، وتراجع السيادة الوطنية، وزحف حلف شمال الأطلسي شرقاً، ذلك القدر من الثقة بالنفس. لكن الحروب التي لا تنتهي، وتدخلات تغيير الأنظمة، والأزمات المالية، وتراجع التصنيع، والهجرة الواسعة، والرقابة، والتفكك الاجتماعي، والعدمية الثقافية، أدت تدريجياً إلى تآكل شرعية النموذج الليبرالي. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى قمة بوتين وشي الجديدة بوصفها عودة أقوى إلى تلك الفكرة التاريخية: عالم مؤلف من حضارات ودول مستقلة لا تُجبر على قبول نموذج ليبرالي واحد. وتؤكد هذه الرؤية السيادة الوطنية، والأمن المشترك، والحوار الحضاري، والتنوع الثقافي، وإصلاح الحوكمة العالمية، ولا تعتبر الحداثة الليبرالية المسار المشروع الوحيد للبشرية. ووفق هذا الفهم، لا يكون الدين والتقاليد والذاكرة التاريخية عوائق أمام التنمية، بل ركائز للتماسك الاجتماعي ولحوار ذي معنى بين الحضارات. وتُعرض حرب أوكرانيا أيضاً بوصفها عاملاً مسرّعاً لهذا المسار. فقد توقع الغرب، عبر فرض أقسى العقوبات على روسيا، انهياراً اقتصادياً واضطراباً سياسياً، لكن روسيا صمدت من خلال التوجه شرقاً، وتنويع اقتصادها، وتعميق تعاونها مع الصين. ومن هذا المنظور، فإن دعم الصين للآليات المالية البديلة، والتجارة بالعملات الوطنية، والبنى التحتية المستقلة للمدفوعات، ومجموعة بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، لا يمثل مجرد مساعدة لروسيا، بل دفاعاً عن الاستقلال السيادي في مواجهة اقتصاد عالمي مُسلّح، تحولت فيه العقوبات ومصادرة الأصول والإقصاء المالي إلى أدوات ضغط سياسي. كما يؤكد التحليل الأهمية الجيوسياسية للتقارب بين موسكو وبكين؛ فروسيا والصين، بحدودهما الطويلة المشتركة، وقوتهما النووية، وعضويتهما الدائمة في مجلس الأمن، ومكانتهما الحضارية، تشكلان النواة الاستراتيجية لأوراسيا. وكان الصدام بينهما قادراً على زعزعة القارة بأكملها، غير أن شراكتهما أوجدت توازناً أوراسياً جديداً. وفي المقابل، كان خطأ الغرب أنه دخل في مواجهة مع القوتين معاً، فعجّل عملياً بالتقارب الذي كان يخشاه. كما أن أوروبا، بقطع روابطها مع موسكو، تنازلت للصين عن الوصول إلى الطاقة والمواد الخام والممرات القطبية والمزايا الجيواقتصادية. وتخلص القراءة إلى أن التعددية القطبية ليست عدواً للغرب، بل ربما تكون المسار الوحيد لإعادة بنائه. فالليبرالية العالمية، بحسب هذا التحليل، أضعفت السيادة الوطنية، والإنتاج الصناعي، والحدود، والهوية، والتقاليد، والتماسك الاجتماعي في الغرب. ومن ثم، فإن روسيا والصين وأوروبا وحتى الولايات المتحدة ليست بالضرورة أعداء حضاريين؛ بل إن عدوها المشترك هو العولمة الليبرالية والطبقة العابرة للحدود التي أخضعت الأمم لمبادئ مجردة وأيديولوجية. ومن هذا المنظور، لن يقوم عالم المستقبل على التجانس الأيديولوجي، بل على التعدد الحضاري، ومراكز القوة المتعددة، وسيادة الأمم.

https://www.rt.com/news/-٦٤٠٣٩٢putin-xi-save-west/challenge-

FOREIGNAFFAIRS

لماذا لا تستطيع القوى المتوسطة الهروب من التنافس الأميركي ـ الصيني؟

عاد النقاش حول «القوى المتوسطة» إلى الواجهة في سياق التنافس بين الولايات المتحدة والصين. فدول مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا والسعودية وتركيا وكندا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا تُقدَّم أحياناً بوصفها فواعل مستقلة، أو قوى موازِنة، أو أطرافاً قادرة على الاستفادة من تنافس القوى الكبرى. غير أن هذا التصور يخلط بين القلق والقوة. فالقوى المتوسطة لا تُرى اليوم أكثر لأنها أصبحت أقوى، بل لأنها باتت أكثر هشاشة. فالعالم الذي أتاح لها، تحت المظلة الأمنية الأميركية، الاستفادة من النمو العالمي والتجارة مع الخصوم الجيوسياسيين،

آخذ في التفكك. وخلال العقود الماضية، وفّر النظام الذي نشأ بعد عام ١٩٤٥ بيئة لازدهار هذه القوى. فبعد الحربين العالميتين، انهارت الإمبراطوريات، وتضاعف عدد الدول المستقلة، وتراجع معدل «موت الدول» من دولة تقريباً كل ثلاث سنوات إلى دولة كل ثلاثين عاماً تقريباً. كما أتاح نظام الحرب الباردة لكثير من هذه الدول المساومة بين القوتين العظميين، والحصول على المساعدات والأمن والأسواق والتكنولوجيا. أما النظام الذي قادته الولايات المتحدة، فقد منح دولاً مثل اليابان وألمانيا الغربية وكندا وأستراليا مجالاً لأن تصبح ثرية ومؤثرة من دون أن تتحول إلى قوى عظمى. ثم جاءت العولمة لتعمق هذا المسار؛ إذ ضمنت الولايات المتحدة الممرات البحرية، والنظام المالي القائم على الدولار، وحرية تدفق السلع ورؤوس الأموال والطاقة والتكنولوجيا. فتحولت دول مثل المكسيك وبولندا وكوريا الجنوبية وتركيا وفيتنام إلى عقد إنتاجية، واستفادت البرازيل وتشيلي وإندونيسيا ودول الخليج وجنوب أفريقيا من ازدهار السلع الأولية، ونمت الهند والفلبين في قطاع الخدمات، وأصبحت سنغافورة وإيرلندا والإمارات مراكز تجارية. وبين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٨، تضاعف الناتج الاقتصادي العالمي قرابة ثلاث مرات، وزادت التجارة العالمية أكثر من أربعة أضعاف؛ غير أن هذه الأسس باتت اليوم رخوة.لقد انتهى زمن النمو السهل. فكثير من القوى المتوسطة تنمو الآن بوتيرة أبطأ بنحو الربع إلى الثلث مقارنة بمرحلة الازدهار بين ١٩٩٠ و٢٠٠٨، كما أصبحت الإنتاجية سلبية في نحو ثلثيها بعد عام ٢٠٠٨. وتضيف التحولات الديموغرافية ضغطاً آخر؛ إذ إن نحو ثلاثة أرباع هذه الدول لديها معدلات خصوبة دون مستوى الإحلال، فيما يُتوقع أن يتضاعف عدد كبار السن فيها، في المتوسط، خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة. وفي الوقت نفسه، باتت الولايات المتحدة والصين تمتلكان أدوات أوسع للضغط على الآخرين. فالولايات المتحدة تستخدم الدولار، وسوقها الاستهلاكية، والتكنولوجيا، والعقوبات، والتعريفات، وضوابط التصدير، والتحالفات الأمنية، والقوة العسكرية العالمية. فسوق الاستهلاك الأميركية أكبر من مجموع الأسواق السبع التالية لها، والشركات الأميركية تنتج أكثر من نصف عائدات التكنولوجيا المتقدمة عالمياً، وواشنطن مزود أمني لنحو ٧٠ دولة. أما الصين، فتجذب الدول إلى نظامها الاقتصادي عبر الحجم الصناعي الهائل، والدعم الحكومي، وسلاسل الإمداد، والبنية التحتية، والقروض، والمواد الخام، والسلع الرخيصة. لذلك، فإن امتلاك عقدة مهمة، مثل الرقائق أو الليثيوم أو الموانئ أو الطاقة أو طرق العبور، لا يعني الاستقلال؛ بل يمنح «رافعة محدودة» لا «قوة بنيوية». كما أن تحالف القوى المتوسطة ليس حلاً كاملاً؛ فالاتحاد الأوروبي نتاج المظلة الأمنية الأميركية لا بديلاً عنها، وقد تراجعت حصته من الناتج العالمي من ٢٥ في المئة عام ٢٠٠٨ إلى ١٧ في المئة عام ٢٠٢٤، وكان اقتصاده في ٢٠٢٤ أصغر من الاقتصاد الأميركي بنحو الثلث. أما مجموعة بريكس، فهي أقرب إلى نادٍ للاستياء منها إلى تكتل منسجم؛ فأعضاؤها مستاؤون من هيمنة الغرب، لكنهم لا يثقون بعضهم ببعض. وكذلك تفتقر رابطة آسيان غالباً إلى القدرة على الفعل الاستراتيجي بسبب خلافاتها الداخلية وقاعدة الإجماع. والخلاصة أن القوى المتوسطة لا تستطيع البقاء عائمة إلى الأبد بين أميركا والصين؛ ففي قضايا القوة الأساسية، مثل السلاح والاستخبارات والمصارف والرقائق والحوسبة الفائقة والطاقة والعقوبات والأمن، ستضطر إلى الارتكاز على نظام أكبر. فالاصطفاف لا يعني الاستسلام، بل هو وسيلة لتحويل الأصول المحدودة إلى أوراق تفاوض داخل تحالف أوسع؛ أما عدم الاختيار، في عالم هرمي وخطر، فلم يعد خياراً حقيقياً.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/middle-power-

AMWAJ

غضب وفرصة في كربلاء مع دخول العمال الأجانب إلى سوق العمل

تُعدّ كربلاء، بوصفها أحد أهم المراكز الدينية والاقتصادية والثقافية في العراق، مدينة تستقبل سنوياً أكثر من ٨٠ مليون زائر من الداخل والخارج، بينهم نحو ٢٥ مليوناً يدخلونها خلال مراسم الأربعين. وقد أسهم هذا الحجم الهائل من الزيارات في تعزيز الاستثمار وإعادة الإعمار الحضري في كربلاء، لكنه أوجد في الوقت نفسه أزمة صامتة في سوق العمل، تتمثل في الدخول الواسع لعمال أجانب لا يملكون إقامة قانونية أو تصاريح عمل رسمية. وتشير التقديرات إلى وجود ما بين مليون و٢٫٥ مليون عامل أجنبي

غير رسمي على مستوى العراق، لا يُسجَّل القسم الأكبر منهم لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أما في كربلاء، فلا تتوافر أرقام دقيقة، غير أن التقديرات تتحدث عن عشرات الآلاف من العمال بلا وثائق رسمية في مدينة يبلغ عدد سكانها نحو ٧٨٠ ألف نسمة. وقد لبّى هذا الواقع، من جهة، جزءاً من احتياجات سوق العمل، لكنه أثار، من جهة أخرى، غضب العمال العراقيين الذين يرون أن فرص العمل المحدودة تنتقل تدريجياً إلى العمالة الأجنبية. وتظهر بين المهاجرين تقسيمات واضحة للعمل؛ إذ ينشط البنغلاديشيون والباكستانيون والسوريون غالباً في الأسواق والمطاعم وصالونات الحلاقة، فيما يظهر الإيرانيون عادة في مشاريع البناء وصناعة الحلويات، ويحضر اللبنانيون والمصريون في قطاع الطعام وخدمات المطاعم. ويدخل كثير من هؤلاء إلى العراق بتأشيرات زيارة دينية، ثم يبقون بعد انتهاء مدة الإقامة القانونية، أو يغادرون قبل انتهائها ثم يعودون فوراً. وقد سهّل تغيير أنظمة التأشيرات عام ٢٠٢٤، ولا سيما السماح بالدخول من دون تأشيرة خلال موسم الأربعين، هذا المسار لبعض رعايا المنطقة.ومن الناحية الاقتصادية، يمكن للعمالة الأجنبية أن تسد فجوات سوق العمل وأن تسهم في تنشيط الحركة التجارية، غير أن وزارة العمل العراقية تصف العمال المهاجرين «غير المهرة» بأنهم غير قانونيين، وتعد دخولهم ممنوعاً. وفي كربلاء، تتزايد نقمة العمال العراقيين الذين يقولون إن المواطنين المحليين ينبغي أن تكون لهم الأولوية في التوظيف، لأن أوضاعهم المعيشية تكون أحياناً أسوأ حتى من أوضاع العمال المهاجرين. كما اعتبر اتحاد عمال كربلاء أن التدفق الواسع للأجانب سبب في ارتفاع البطالة المحلية، مطالباً بالحد من دخولهم. واللافت أن أصحاب العمل لم يعودوا بالضرورة يفضلون العمال الأجانب بسبب انخفاض كلفتهم، إذ تشير بعض التقارير إلى أن أجور العمال العراقيين باتت أقل من أجور نظرائهم الأجانب. ومع ذلك، يدافع أصحاب العمل عن انضباط المهاجرين والتزامهم المهني ومستواهم العملي، في مقابل اتهام العمال المحليين بضعف الالتزام وكثرة المشكلات وصعوبة التكيف. أما العمال العراقيون فيرفضون هذه الصورة، ويقولون إن جوهر المشكلة يكمن في غياب العقود الحامية، وسوء ظروف العمل، والسلوك المهين من جانب بعض أصحاب العمل. وقانونياً، يتعين على العمال الأجانب الحصول على تصاريح عمل من سلطات كربلاء وتجديدها دورياً، غير أن الحكومة المحلية لا تملك القدرة الكافية على ضبط هذا الحجم من العمالة. ورغم حديث المسؤولين المحليين عن تفتيش منتظم واعتقال عشرات العمال بلا وثائق، فإن المكانة الدينية الخاصة لكربلاء وحجم تدفق الزائرين يجعلان الرقابة الفعالة صعبة. وتشير تقديرات محلية إلى أن العمال الأجانب غير الرسميين قد يشكلون أكثر من ٢٥ في المئة من إجمالي قوة العمل في كربلاء، وهي نسبة قريبة من بغداد والبصرة، حيث تتراوح بين ١٥ و٣٠ في المئة، وأعلى بكثير من مدن عراقية كثيرة لا تتجاوز عادة ٥ إلى ١٠ في المئة. والحل المستدام لا يكمن في إنكار ظاهرة الهجرة العمالية، بل في تنظيمها قانونياً عبر إصدار تصاريح عمل، وتوفير تدريب فني ومهني للعمال العراقيين، وبناء إطار متوازن يستفيد من قدرات العمال الأجانب ويعزز في الوقت نفسه كفاءة العمال المحليين؛ وإلا فإن سوق العمل الرمادية في كربلاء ستستمر، بالتوازي مع تصاعد السخط الاجتماعي، والمنافسة على الوظائف، وضعف الرقابة الحكومية.

https://amwaj.media/en/article/anger-and-opportunity-in-

FOREIGNAFFAIRS

نقطة اللاعودة في اليابان

ابتعدت اليابان خلال العقد الماضي عن هويتها الأمنية السلمية التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية، ودخلت مرحلة جديدة من إعادة بناء قوتها العسكرية وصناعتها الدفاعية. فالبلد الذي تعهد يوماً بالاكتفاء بقوة عسكرية صغيرة ومحدودة بات ينشئ قوات مسلحة أكثر قدرة، ويوسع قاعدته الدفاعية، ويعزز دوره في الردع الإقليمي. ومن أبرز الخطوات قرار عام ٢٠١٨ تحويل مدمرات فئة «إيزومو» لاستخدام مقاتلات F-35B، وشراء ١٤٧ مقاتلة F-35، والسماح عام ٢٠٢٣ ببيع بعض

الأسلحة والمكونات الهجومية، ثم رفع معظم قيود تصدير السلاح، بما في ذلك المدمرات والصواريخ والمقاتلات، في الشهر الماضي. وينبغي أن ترى واشنطن هذا التحول فرصة استراتيجية، إذ طالبت اليابان طويلاً بتحمل حصة أكبر من الدفاع الإقليمي. فاليابان الأقوى قد تكون حاسمة في ردع هجوم صيني محتمل على تايوان؛ وعلى بكين أن تفترض أن أي حرب حول تايوان ستشمل غالباً قواعد اليابان وصواريخها ومنظوماتها الاستخبارية ودفاعها الجوي وشبكاتها اللوجستية، ما يصعّب نصراً صينياً سريعاً. غير أن تعزيز التحالف الأميركي ــ الياباني يتوقف على سلوك واشنطن. فقد جعلت عودة ترامب إلى السلطة عام ٢٠٢٥ الولايات المتحدة أكثر تعاملية مع حلفائها، ومنهم اليابان؛ ففرضت تعريفة ٢٥ في المئة على السلع اليابانية في أبريل/نيسان ٢٠٢٥، وطلبت زيادة مساهمة طوكيو المالية أربعة أضعاف لاستضافة القوات الأميركية، ووُصفت اليابان بأنها دولة «مدللة» استفادت من أميركا لعقود. وإذا استمر هذا النهج، فقد تصبح القدرات اليابانية المتنامية بوليصة تأمين لاستقلال أكبر إزاء الشكوك الأميركية لا عاملاً لتعزيز التحالف.بدأ التحول الأمني الياباني جدياً عام ٢٠١٥، حين أقرت حكومة شينزو آبي استخداماً محدوداً للقوة ضمن «الدفاع الجماعي»، بما في ذلك إذا هدد هجوم على الولايات المتحدة بقاء اليابان. ثم أُزيل سقف الواحد في المئة من الناتج المحلي للإنفاق الدفاعي، وأُنشئت وحدة برمائية للدفاع عن الجزر النائية واستعادتها، وأكدت استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٢٢ امتلاك قدرة مضادة للهجوم، ومنها الصواريخ البعيدة المدى. وتواصل رئيسة الوزراء الحالية ساناي تاكايتشي هذا المسار بوضوح؛ إذ أعلنت في نوفمبر/تشرين الثاني أن هجوماً صينياً على تايوان قد يهدد بقاء اليابان، فأثارت غضب بكين. وردت الصين بتقييد سفر السياح، وتعليق واردات المأكولات البحرية، وضبط صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج، وتهديد شركات وأطراف ثالثة، لكن تاكايتشي لم تتراجع، فارتفعت شعبيتها. وتسعى اليابان إلى رفع الإنفاق الدفاعي إلى نحو ٢ في المئة من الناتج المحلي بحلول ٢٠٢٧، وتعزيز جزرها الجنوبية الغربية، ومخازن الذخيرة والوقود، والملاجئ المحصنة، والمنظومات غير المأهولة، والتعاون الصناعي الدفاعي. وهدفها ليس التحول إلى قوة عظمى إقليمية، بل كسب الوقت في أزمة محتملة حول تايوان أو بحر الصين الشرقي. فإذا حافظت على مطاراتها وموانئها واتصالاتها وذخائرها وانتشار قواتها حتى وصول الدعم الأميركي، فستصعب على الصين فرض أمر واقع سريع. كما توسع طوكيو تعاونها مع أستراليا والهند وأوروبا وجنوب شرق آسيا وحتى كوريا الجنوبية لمنع عزلها. وبالنسبة إلى أميركا، الطريق الصحيح ليس الضغط المالي، بل جعل اليابان شريكاً حقيقياً عبر إنتاج مشترك للصواريخ واعتراضات الدفاع الجوي والمسيّرات والحساسات وإصلاح السفن وتكنولوجيا الفضاء البحري ومخزونات الذخائر والمواد الحيوية، وتعزيز القرار المشترك وتمارين الطوارئ وربط القيادات وإدارة التصعيد. فإذا رأت واشنطن اليابان زبوناً ومصدراً للمال ستفقد نفوذها، أما إذا عاملتها كشريك ندّي فستزداد قوتها في آسيا.

https://www.foreignaffairs.com/japan/japans-point-no-returnb-to-

INSS

عين على صهيون وأخرى على بكين: الكاميرات الصينية في إسرائيل

تحولت شبكات الكاميرات في إسرائيل، ولا سيما المتصلة بالإنترنت والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي، إلى إحدى نقاط الضعف الأمنية. فمنذ اندلاع الحرب مع إيران، طُرحت تقارير عن محاولة مشتركة من إيران وحزب الله لاختراق كاميرات المراقبة، بهدف جمع المعلومات، وزيادة دقة الهجمات الصاروخية، وتحديد أشخاص بعينهم. وهذا يوضح أن كاميرات صُممت أصلاً لأغراض مدنية ومرورية وحضرية وحمائية يمكن أن تتحول إلى أدوات استخبارية وعملياتية. وبرز المثال المعاكس في بداية الحرب مع إيران في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦، حين

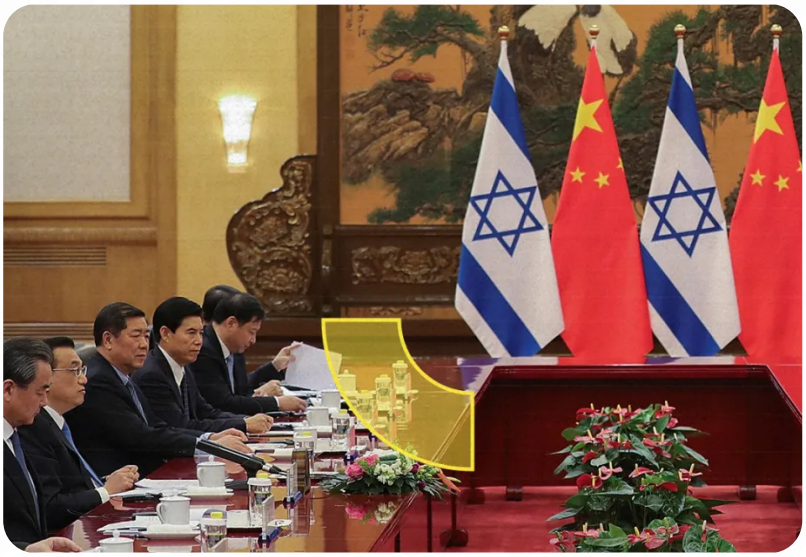

استخدمت إسرائيل شبكة كاميرات المرور في طهران لرصد تحركات كبار مسؤولي الجمهورية الإسلامية وحلقات حمايتهم. فهذه الشبكة، المصممة للرقابة العامة واحتواء الاحتجاجات، تحولت بعد اختراقها سيبرانياً إلى مصدر استخباري ثمين. وقد حُللت البيانات المرئية بخوارزميات تحدد «أنماط حياة» المسؤولين، ما أتاح يوم العملية تشخيص الهدف ومحيطه بدقة وفي الزمن الحقيقي. وتؤكد هذه التجربة أن أي شبكة كاميرات حضرية، إذا اختُرقت، قد تتحول من أداة للأمن الداخلي إلى أصل استخباري للعدو. وفي إسرائيل، زاد الاستخدام الواسع للكاميرات الصينية في النقل والتعليم والصحة والمباني السكنية والمكاتب الحكومية والمعابر الحدودية من القلق. فالجيل الجديد منها لا يكتفي بتسجيل الصور، بل يحلل الأنشطة فورياً عبر الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، ويكشف الأنماط والحالات الشاذة، بما يرفع الكفاءة الأمنية، لكنه يزيد مخاطر الاختراق عن بعد، وسرقة البيانات، وانتهاك الخصوصية، والاستغلال الاستخباري.تعد الصين اليوم من أبرز منتجي كاميرات المراقبة عالمياً؛ إذ تستحوذ هيكفيجن على نحو ٢٥/٧ في المئة من السوق العالمية، تليها داهوا بنسبة ١٠/٤ في المئة، وتشكل الشركتان معاً أكثر من ٣٠ في المئة. وبحسب بيانات ٢٠٢١، كان في إسرائيل نحو ٦٥,٨٣٠ كاميرا من إنتاجهما، بينها ٥٤,٣٥٠ كاميرا لهيكفيجن و١١,٤٨٠ لداهوا، بل إن مشروع الشرطة «عين الصقر» للتعرف إلى لوحات المركبات يعتمد جزئياً على منظومات صينية. ويتمثل التحدي الأول في البعد السياسي والقانوني؛ فالشركات التكنولوجية الصينية، حتى الخاصة منها، تعمل في بنية تجعل التعاون مع الدولة والحزب الشيوعي جزءاً من منطقها. فهيكفيجن خاضعة لسيطرة شركة حكومية مرتبطة بالصناعات الدفاعية الصينية، ولداهوا صلات بالدولة والمؤسسات الدفاعية. كما تلزم قوانين الصين، ومنها قانون مكافحة التجسس لعام ٢٠١٤ وقانون الاستخبارات الوطنية لعام ٢٠١٧، الشركات بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وتقديم المعلومات عند الطلب، ما يثير خشية وصول البيانات المجمعة عبر التقنيات الصينية إلى أجهزة الدولة. أما التحدي الثاني ففني وسيبراني، إذ تشير دراسات إلى ثغرات مثل ضعف التحقق من الهوية، وكلمات المرور الافتراضية، والوصول غير المصرح به، وتسرب البيانات. كما تزيد صعوبة التحديثات، وغياب الإعدادات الأمنية المتقدمة افتراضياً، وكثرة الخدمات المفتوحة، واتساع سطح الهجوم، جاذبية هذه الأنظمة للمخترقين، خصوصاً مع تنامي العلاقات الاستراتيجية بين الصين وإيران. ويتمثل التحدي الثالث في البعد الجيوسياسي؛ فقد وضعت الولايات المتحدة هيكفيجن وداهوا ضمن معدات الخطر على الأمن القومي وقيدت استخدامها وبيعها وتركيبها، كما تحركت بريطانيا وأستراليا وكندا والهند لحذف أو تقييد الكاميرات الصينية في المواقع الحساسة، بينما تفتقر إسرائيل إلى سياسة شاملة. وتخلص الدراسة إلى أن الانفصال الكامل عن التكنولوجيا الصينية غير عملي، لأن مكونات صينية توجد في منتجات غربية كثيرة، ولأن الوسم الأبيض يخفي المنشأ الحقيقي. والحل المقترح هو إدارة واعية للمخاطر: انتقال تدريجي إلى بدائل غربية أو محلية في المراكز الحساسة والبنى الحيوية، ومراجعة مشاريع مثل «عين الصقر»، وتعزيز الصناعة المحلية في الكاميرات والبرمجيات وخدمات المراقبة، وبناء سلسلة توريد موثوقة قائمة على التكنولوجيا الإسرائيلية والغربية.

https://www.inss.org.il/publication/chinese-cameras/

LEMONDE

السنغال عند مفترق طرق السلطة

بعد عامين على وصوله إلى السلطة في السنغال، انهار الائتلاف الحاكم بين الرئيس باسيرو ديوماي فاي وحليفه القديم عثمان سونكو. ففي مساء الجمعة ٢٣ مايو/أيار ٢٠٢٦، أُعلن في بيان مقتضب عبر التلفزيون الرسمي أن الرئيس أقال رئيس الوزراء سونكو وحكومته. وجاء هذا القرار ليضع نهاية مفاجئة لشراكة سياسية بدأت قبل ١٢ عاماً مع تأسيس حزب «الوطنيين الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوّة»؛ وهي شراكة صمدت أمام سنوات من القمع والسجن والأزمات السياسية، لكنها لم تصمد أمام

اختبار الحكم. وكانت الخلافات بين وجهي السلطة الرئيسيين قد اشتدت خلال الأشهر الأخيرة، وبلغت نقطة الانفجار في جلسة للجمعية الوطنية، حين اتهم سونكو، من على منبر البرلمان، الرئيس بعدم الوفاء بأحد أبرز وعوده الانتخابية. وأشار إلى مسألة «الصناديق السياسية»، وهي حسابات سرية تُستخدم لتمويل النفقات الحساسة للدولة وتبقى خارج الرقابة العامة. وقال سونكو إنه لا يتفق مع الرئيس في هذا الملف، وإنه «ارتكب خطأ». وكان هذا النقد العلني بالنسبة إلى الرئيس الحدّ الأخير من الصبر. وخلال الأشهر الماضية، التزم الرئيس الصمت إزاء الهجمات المتكررة من رئيس الوزراء، لكنه كان في الوقت نفسه يمهّد للانفصال. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥، أعاد إحياء ائتلافه الانتخابي المسمى «ائتلاف ديوماي»، وعيّن على رأسه، خلافاً لاعتراض سونكو، رئيسة الوزراء السابقة أميناتا توري. ثم أعلن في مقابلة تلفزيونية في ٢ مايو/أيار ٢٠٢٦ أنه مستعد للانفصال عن رئيس الوزراء إذا فُقدت الثقة بين الطرفين نهائياً. كما انتقد «الإفراط في شخصنة» المشروع السياسي للحزب، قائلاً إن السنغال لا تحتاج إلى «منقذ»؛ وهي عبارة عُدّت بوضوح هجوماً غير مباشر على سونكو.كان سونكو دائماً الخطيب الأبرز، والشخصية الكاريزمية، ورمز الخطاب السيادي داخل الحزب، في حين أدى ديوماي غالباً دور المخطط الاستراتيجي من خلف الكواليس. وفي انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٤، لم يترشح ديوماي إلا بعدما مُنع سونكو من خوض السباق بسبب إدانة جنائية. وكان ديوماي شخصية غير معروفة نسبياً لدى الرأي العام، بل وُصف بأنه «الخطة البديلة». وكان شعارهما الانتخابي: «ديوماي هو سونكو، وسونكو هو ديوماي». وبالاستناد إلى استياء الشباب من عهد الرئيس ماكي سال، وعد الاثنان بمكافحة الفساد، واستعادة الحريات، وتعزيز المساءلة، وتحقيق العدالة لضحايا أعمال العنف التي سبقت الانتخابات، وفازا في مارس/آذار ٢٠٢٤ بنسبة ٥٤ في المئة من الأصوات. غير أن كثيراً من هذه الآمال لم يتحقق. ويقول المنتقدون إن العامين الماضيين لم يشهدا تغييراً ملموساً في مسار العدالة أو في مواجهة البنى القديمة. كما أن الإفراج عن شخصيات قريبة من ماكي سال أو تبرئتها، ومن بينها فاربا نغوم ومنصور فاي، زاد من استياء سونكو، الذي ندّد مراراً ببطء الجهاز القضائي. والآن، يستطيع سونكو، مستنداً إلى شعبية اجتماعية واسعة، أن يتحول إلى أبرز منافس للرئيس. فهو، بعدما فاز بمقعد نيابي في انتخابات ٢٠٢٤، يعتزم العودة إلى الجمعية الوطنية، بل والسعي إلى رئاسة البرلمان. وفي هذه الظروف، يُرجّح أن تنتقل المواجهة السياسية إلى البرلمان، مع ارتفاع خطر شلل الحكومة، ولا سيما أن أربعة مشاريع مهمة مطروحة على جدول أعماله: مراجعة الدستور، وإصلاح المحكمة الدستورية، وتنظيم نشاط الأحزاب السياسية، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات. وبعد الإقالة، تجمع أنصار سونكو في دكار، وبدا المشهد في الحي الذي يقيم فيه أقرب إلى احتفال بالنصر منه إلى هزيمة سياسية. وحتى ٢٤ مايو/أيار، لم يكن خلفه قد عُيّن بعد.

https://www.lemonde.fr/en/international/article/٢٥/٠٥/٢٠٢٦/senegalese-

الخلاصة والتحليل الخبير

إنّ مجموعة النصوص المدروسة لا تبدو مجرد حزمة من الأخبار والتحليلات المتفرقة حول إيران وإسرائيل والصين والولايات المتحدة وأفغانستان والعراق واليابان والسنغال، بل ترسم خريطة لقلق النخب في مرحلة جديدة من السياسة الدولية؛ مرحلة لم تعد فيها الأزمات الإقليمية محصورة في نطاقها الجغرافي، بل ترتبط سريعاً بتنافس القوى الكبرى، وأمن الطاقة، والتقنيات الحديثة، وسوق العمل، والهجرة، والشرعية الداخلية للدول، وإعادة تعريف التحالفات. وبالنسبة إلى المتلقي في الشرق الأوسط، تكمن أهمية هذه النصوص في أنها تكشف أن المنطقة لم تعد مجرد «موضوع» لسياسات القوى الكبرى، بل أصبحت إحدى ساحات الاختبار الرئيسية للنظام العالمي المقبل؛ نظام لم يستقر بعد، لكن مؤشرات الانتقال إليه باتت واضحة. ويتمثل المحور الأول لهذا الانتقال في استمرار الدور المركزي للولايات المتحدة، مقروناً بتراجع القدرة على التنبؤ بسلوكها. فالروايات المتعلقة بحرب إيران، والاتفاق المحتمل بين واشنطن وطهران، وقلق إسرائيل، وسعي ترامب إلى توسيع اتفاقات أبراهام، تظهر أن الولايات المتحدة لا تزال قوة حاسمة في الشرق الأوسط، غير أن هذه القوة أصبحت أكثر خضوعاً للقرارات الشخصية والمنطق التبادلي والحسابات القصيرة الأمد. وتحاول واشنطن أن تصنع من نهاية حرب إيران أو وقفها إنجازاً سياسياً كبيراً: إعادة فتح مسار التطبيع العربي ــ الإسلامي مع إسرائيل، واحتواء أزمة الطاقة، واستعادة المبادرة الدبلوماسية إلى البيت الأبيض. غير أن هذا المسعى يواجه عقبات جدية، من الشرط الفلسطيني السعودي للتطبيع، إلى تردد قطر وباكستان، والانقسامات داخل معسكر حلفاء الولايات المتحدة، والقلق الإسرائيلي العميق من أن يُصاغ الاتفاق مع إيران من دون أخذ مصالح تل أبيب كاملة في الاعتبار. وفي هذا الإطار، تجد إسرائيل نفسها في موقع مفارق؛ فمن جهة، تقدم الروايات الإعلامية والتحليلية الإسرائيلية إيران بوصفها التهديد الرئيسي، الأيديولوجي والقادر على إعادة بناء نفسه، والذي لم يختف حتى بعد الحرب، وقد تمنحه الهدنة فرصة لاستعادة قدراته العسكرية والأمنية. ومن جهة أخرى، تشعر إسرائيل بأن هامش حريتها السابق في واشنطن قد تقلص، وأنها قد تبقى في مواجهة ثلاث جبهات، هي إيران وحزب الله وحماس، من دون حرية دبلوماسية وعملياتية كافية. وتكمن أهمية هذا القلق بالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي في أنه يبيّن أن حتى إسرائيل، التي تمتعت دائماً بدعم بنيوي أميركي، باتت تخشى من نزعة واشنطن إلى عقد الصفقات ومن تقديم إدارة الأزمة على تحقيق جميع أهدافها الأمنية. كما يُعرض الملف الإيراني في هذه النصوص من زوايا متعددة؛ ففي التحليلات الإسرائيلية، لم تنهَر إيران بعد الحرب ولم تخرج من الميدان، بل بقيت لاعباً قادراً على شراء الوقت وإعادة البناء والعودة إلى مركز التهديد. أما في روايات المعارضين الإيرانيين في الداخل، فالحرب لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير سياسي، بل قد تسهم في تعزيز الأمننة والقمع والرقابة الرقمية وإعادة بناء آلة السلطة الداخلية. وتحمل هذه الزاوية تحذيراً تحليلياً مهماً: فالضغط الخارجي، مهما اشتد، لا يفضي حتماً إلى تحول سياسي من دون بديل منظم ومن دون تفكك الآليات المؤسسية للسلطة، بل قد يؤدي إلى إعادة إنتاج أكثر صلابة للنظام الأمني القائم. أما المحور الثاني فهو التنافس بين الولايات المتحدة والصين وانعكاسه في الشرق الأوسط والعالم غير الغربي. فالتقرير المتعلق بلقاء ترامب وشي في بكين يوضح أن واشنطن تحاول، حتى في خضم أزمة إيران، إدارة تنافسها الرئيسي مع الصين، واستخدام نفوذ بكين على طهران وسوق الطاقة لاحتواء الأزمة. غير أن الصين، في هذه الرواية، لا تبدو مستعدة لتقديم تنازلات محددة بقدر ما تسعى إلى تثبيت مكانتها كقوة نديّة ومسؤولة ذات خطوط حمراء واضحة. وإلى جانب ذلك، تكشف رواية GLOBAL TIMES عن «الصداقة الحديدية» بين الصين وباكستان وصربيا، ورواية RT عن التقارب الروسي ــ الصيني، أن الكتلة غير الغربية تنتج لغة وشرعية وسردية بديلة للنظام العالمي، تقوم على السيادة الوطنية، وعدم التدخل، والتعاون التنموي، ورفض الأحادية، ونقد الهيمنة الليبرالية الغربية.غير أن هذه السردية البديلة لا تعني بالضرورة حرية كاملة للقوى المتوسطة. وهنا تبرز أهمية مقالة FOREIGN AFFAIRS عن «وهم القوى المتوسطة». فكثير من الدول، من السعودية وتركيا إلى الهند وإندونيسيا والبرازيل والدول الأوروبية، تحاول المناورة بين الولايات المتحدة والصين؛ إلا أن الواقع البنيوي يبيّن أن الاستقلال المطلق في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والمصارف، والعقوبات، والاستخبارات، والرقائق، والطاقة، والأمن البحري، وسلاسل الإمداد، أصبح أصعب من ذي قبل. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإن الرسالة واضحة: تنويع العلاقات الخارجية مفيد، لكنه لا يتحول إلى استقلال استراتيجي إذا لم يستند إلى قدرة داخلية، وقوة صناعية، وأمن سيبراني، وحوكمة بيانات، وبنية مالية، ورأس مال بشري. ويتمثل المحور الثالث في دخول التكنولوجيا إلى قلب الأمن والاقتصاد. فمقالة CSIS حول اقتصاد الذكاء الاصطناعي توضح أن المسألة لا تتعلق بالابتكار التقني وحده، بل بإعادة توزيع القوة الاقتصادية والطبقية والاجتماعية. فالذكاء الاصطناعي قادر على الضغط على الطبقة الوسطى المعرفية، وتغيير الوظائف الإدارية، وتركيز الثروة في أيدي شركات تمتلك البيانات ورأس المال والحوسبة والبنية

التحتية. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، حيث تتقاطع الفتوة السكانية مع البطالة والدول الريعية والحاجة إلى التنويع الاقتصادي، فإن هذا النقاش بالغ الحيوية. فإذا بقيت دول المنطقة مجرد مستهلكة لأدوات الذكاء الاصطناعي، من دون امتلاك البيانات والبنية الحاسوبية والمهارات والنماذج المحلية، فستنشأ فجوة جديدة من التبعية التكنولوجية. كما تبرز مقالة INSS حول الكاميرات الصينية في إسرائيل الوجه الأمني للمسألة ذاتها؛ فالكاميرا، والبنية الحضرية، والنظام الذكي، وإنترنت الأشياء، لم تعد أدوات محايدة، بل يمكن أن تتحول في ظروف الحرب إلى أصول استخبارية للعدو. ولا يهم هذا التحليل إسرائيل وحدها؛ فكثير من دول الشرق الأوسط تطور مدناً ذكية، وأنظمة مراقبة حضرية، ورقابة حدودية، وبنى رقمية. والسؤال المركزي هنا هو: من يخزن البيانات؟ ومن يملك الوصول إليها؟ ومن أين تأتي سلسلة توريد العتاد؟ ولصالح أي طرف ستعمل هذه البنى لحظة الأزمة؟ أما المحور الرابع فيتعلق بأزمات المجتمع والحكم الداخلي. فتقرير LEMONDE عن عودة اللاجئين الأفغان يبيّن أن أزمة الهجرة لم تعد مسألة حدودية فحسب، بل اختباراً لقدرة الدولة والاقتصاد والصحة والتعليم والتماسك الاجتماعي. فأفغانستان، التي تواجه تراجع المساعدات الخارجية، وإقصاء النساء من المجال العام، وضعف حكم طالبان، لا تملك القدرة على استيعاب ملايين العائدين. وعلى نطاق أصغر لكنه شديد الدلالة، يوضح تقرير AMWAJ عن العمال الأجانب في كربلاء كيف يمكن لاقتصاد الزيارة، وسوق العمل غير الرسمية، والهجرة العمالية، والسخط الاجتماعي، أن تتحول في مدينة دينية وسياسية إلى قضية حساسة. وفي الحالتين، لا تكمن المشكلة في دخول السكان فقط، بل في ضعف التنظيم، وغياب العقد الاجتماعي، وعجز الدولة عن تحويل الأزمة إلى سياسة عامة مستدامة. وفي شرق آسيا، تكشف المقالة المتعلقة باليابان أن حتى حلفاء الولايات المتحدة التقليديين يعيدون تعريف أمنهم. فاليابان، عبر زيادة الإنفاق الدفاعي، وتطوير القدرة المضادة للهجوم، وتوسيع التعاون الصناعي الدفاعي، والاستعداد لسيناريو تايوان، تبتعد عن سلمية ما بعد الحرب. لكن لهذا التحول معنيين: فقد يعزز التحالف الأميركي ــ الياباني، وقد يصبح، إذا واصلت واشنطن سلوكها التبادلي غير المستقر، بوليصة تأمين لاستقلال أكبر لطوكيو. ولهذه التجربة أهمية خاصة في الشرق الأوسط، حيث تقيس دول المنطقة مدى قدرتها على الاتكال على المظلة الأمنية الأميركية، ومدى حاجتها إلى بناء قدرات وطنية وتحالفات متعددة وردع مستقل. أما مثال السنغال فيذكّر بالبعد السياسي الداخلي لهذه التحولات؛ فالحركات التي تصل إلى السلطة بشعارات مكافحة الفساد والعدالة والسيادة تواجه، عند الحكم، تحديات مؤسسية وتنافساً شخصياً وتآكلاً في الشرعية. ويبيّن انهيار ائتلاف فاي وسونكو أن الرأسمال الكاريزمي والاحتجاج الاجتماعي لا يكفيان لإدارة الدولة؛ فالانتقال من المعارضة إلى الحكم يحتاج إلى مؤسسات وآليات مساءلة وتقاسم للسلطة وقدرة تنفيذية. وفي المجمل، تكشف سرديات هذه المجموعة أن العالم دخل مرحلة من «عدم الاستقرار المُدار لكنه المُرهِق»: فالولايات المتحدة لا تزال القوة الرئيسية لكنها أقل قابلية للتنبؤ؛ والصين توسع سرديتها ونفوذها لكنها لا تقبل بالضرورة كلفة القيادة العالمية؛ وروسيا والصين تعززان لغة التعددية القطبية؛ والقوى المتوسطة تحاول المناورة لكنها عالقة في بنى الاعتماد؛ والتكنولوجيا انتقلت من الاقتصاد إلى الأمن؛ والمجتمعات الإقليمية تدفع ثمن الحرب والهجرة والبطالة وضعف الحكم. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، لم تعد المسألة اختياراً بسيطاً بين الشرق والغرب، بل بناء قدرة داخلية على البقاء والمناورة والتنظيم وإنتاج القوة في عالم أصبح أكثر ترابطاً وأكثر قسوة في آن واحد.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.